المناخ الاستثماري بالمناطق الحدودية وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية
–حالة الجزائر–

د. حليمي حكيمة، أستاذة محاضرة أ
جامعة سوق اهراس

د. يونسي صبرينة، أستاذة محاضرة أ
جامعة سوق اهراس

الملخص:

يرتبط تحقيق تنمية المناطق الحدودية في المجال الاقتصادي والاجتماعي بضرورة تشجيع الاستثمار المحلي الخاص من جهة، والأجنبي من جهة أخرى بالنظر لمحدودية الإمكانيات التمويلية للجزائر بعد الأزمة البترولية منذ سنة 2014، إلا أنّ ذلك مرتبط بدوره بتوفير مناخ ملائم للاستثمار في تلك المناطق. ومن هنا تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر المناخ الاستثماري بالمناطق الحدودية بالجزائر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تسليط الضوء على واقع المناخ الاستثماري بالجزائر بصفة عامة، وبالمناطق الحدودية بصفة خاصة للكشف عن مدى ملاءمته لاستقطاب الاستثمارات وهو ما ينعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تلك المناطق. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ هناك العديد من المعيقات المالية والقانونية والتشريعية والجبائية التي تجعل من المناخ الاستثماري غير ملائما للاستثمار وهو ما يعيق بدوره من سبل تحقيق التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بالمناطق الحدودية.

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري – المناطق الحدودية – التنمية الاقتصادية – التنمية الاجتماعية

Abstract :

The achievement of the development of the border areas in the economic and social field is linked to the need to encourage private domestic investment on the one hand, and foreign on the other because of the limited funding possibilities of Algeria after the oil crisis since 2014, but this in turn is linked to the provision of an appropriate climate for investment in those area. The aim of this paper is to study the impact of the investment climate in the border areas of Algeria on economic and social development through analyzing the reality of the investment climate in Algeria in general and in the border areas in particular in order to reveal its appropriateness to attract investments, which is reflected in the economic and social situation in these regions.

The study concluded that there are many financial, legal, legislative and tax obstacles that make the investment climate inappropriate for investment, which in turn impedes the means of achieving economic and social development in border areas.

Key words: Investment climate - Border areas - Economic development - Social development

المقدمة:

يعتبر مصطلح البلد القارة من أكثر الأوصاف التي أطلقت على الجزائر منذ عقود بالنظر لاتساع مساحتها الجغرافية بعد ان أصبحت الأولى افريقيا بعد تقسيم السودا، إلا أنّ هذه المساحة الشاسعة نتج عنها طول الحدود التي تمتد مع العديد من الدول، وهو ما خلق العديد من التحديات بالنسبة للجزائر في تنمية تلك المناطق الحدودية في ظلّ التهديدات الاقتصاديةن الاجتماعية والسياسة الأمنية التي تشهدها تلك الحدود واختلاف طبيعة كل دولة من جهة أخرى.

الإشكالية:

فتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الحدودية بالجزائر يشترط مواجهة مختلف التهديدات سالفة الذكر من أجل تشجيع الاستثمار بهذه المناطق. ومن هنا تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما واقع المناخ الاستثماري بالجزائر عامة، وبالمناطق الحدودية خاصة؟

وكيف يمكن تحسين ذلك المناخ لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الحدودية

أهداف البحث: يتمثّل الهدف الأساس من البحث في ابراز أهمية تحسين المناخ الاستثماري في تحقيق التمية الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الحدودية في الجزائر، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- تسليط الضوء حول واقع المناخ الاستثماري في الجزائر في ظلّ جملة التحدّيات الداخلية والخارجية التي تواجهها الجزائر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وكذا واقع المناخ الاستثماري بالمناطق الحدودية؛
- التعريف بأهمّ المؤشرات الدولية المعتمدة في عملية تقييم المناخ العام للاستثمار، ومن ثمّ اسقاطها على حالة الجزائر؛
- ابراز أهم المقوّمات والمعيقات أمام إقامة الاستثمارات المحلية منها والأجنبية بالمناطق الحدودية؛
- تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات لتحسين المناخ الاستثماري وتجاوز الكثير من العراقيل بهدف توفير مناخ أفضل للاستثمار خاصة الإنتاجي منه وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

1. تعريف المناخ الاستثماري:

يتطلب إقامة الاستثمارات المحلية منها أو الأجنبية توفر مناخا ملائما محفزا لها، حيث يرتبط مفهوم المناخ الاستثماري:بجملة من المتغيرات الفرعية التي تشمل السياسة الاقتصادية، والسلوك والبيئة المؤسسية، الحالية والمتوقعة التي ستؤثر على العائدات والمخاطر المرتبطة بالاستثمار. وبذلك فهو يتضمن ثلاث فئات من المتغيرات، تشمل الأولى متغيرات الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية، والثانية تشمل نظام الحكم والمؤسسات، بما في ذلك القيود البيروقراطية والنظم المالية والقانونية، أما الثالثة فتشمل البنية التحتية اللازمة للاستثمار الإنتاجي. وبحسب الهيئة العربية لضمان الاستثمار فأنه يشمل، مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاجتماعية والأمنية، القانونية والتنظيمية والإدارية التي تسود البلد المستقبل للاستثمار، لكونها تسهم في تحديد الكلف والمخاطر وتؤثر على إنتاجية الشركات، وتحدد مدى ثقة المستثمر بتوجيه استثماراته إلى بلد معين دون غيره، وهي من يقرر فرص النجاح والفشل وبالتالي فأنها ستحدد حركة واتجاهات تدفقات الاستثمار[i].

وبحسب الهيئة العربية لضمان الاستثمار فأنه يشمل، مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، القانونية والتنظيمية والإدارية التي تسود البلد المستقبل للاستثمار، لكونها تسهم في تحديد الكلف والمخاطر وتؤثر على إنتاجية الشركات، وتحدد مدى ثقة المستثمر بتوجيه استثماراته إلى بلد معين دون غيره، وهي من يقرر فرص النجاح والفشل وبالتالي فأنها ستحدد حركة واتجاهات تدفقات الاستثمار.

ومناخ الاستثمار ليس مفهوماً مطلقاً أو ثابتاً. فهو مفهوم نسبي يمثل المقارنة بين أوضاع دولة ما وبين الأوضاع السائدة في الدول الأخرى. فالعالم المعاصر قد أصبح – إلى حد بعيد – عالم مفتوح. والمستثمر في أي مكان ليس مضطراً إلى الاستثمار في مكان أو دولة بعينها، وإنما أمامه العالم على اتساعه للاستثمار فيه. ولذلك فقد تكون دولة جاذبة للاستثمار في فترة معينة فإذا بها تصبح غير ذلك في وقت لاحق، لأن الدول الأخرى المنافسة تقدم ظروفاً أفضل. كذلك فإن سرعة التطورات التكنولوجية وما ارتبط بها من تطور في ظروف الإنتاج والتسويق يستدعي بدوره تطويراً مقابلاً في البيئة الاقتصادية المناسبة للاستثمار. وهكذا يتضح أن "مناخ الاستثمار" هو أمر ديناميكي متطور.[ii]

فالمناخ الاستثماري يمثّل جملة من المحددات الاقتصادية المتمثّلة أساسا في السياسة النقدية والمالية والسياسية والقانونية والاجتماعية والبيئية التي يمكن ان تمثّل عوامل لجذب الاستثمارات المحلية منها والأجنبية وتحفيزها، فيعتبر مناخا ملائما، بينما قد تلعب دورا عكسيا منفرا وطاردا للاستثمار فيصبح مناخا غير ملائم.

2. **المبادئ الاساسية للمناخ:** يتطلب المناخ الاستثماري توافر عدة شروط من أبرزها:[iii]

- **الشفافية والتناسق:** يتطلب تقنين نظام او شبكة المعلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار بالإضافة الى انشاء جهاز او هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات ان يتضمن مبدأ حرية الاستثمار وعدم التمييز؛
- **الحركية:** يتعلق اساسا براس المال ويستلزم مبدئين مبدأ الية او تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول الى سوق العملات الأجنبية؛
- **الاستقرار:** بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى

3. **حوافز ومحددات المناخ الاستثماري:**

هناك العديد من الحوافز التي من شأنها هيئة المناخ الاستثمار لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي واستدامته نعرضها فيما يلي:[iv]

- وجود سياسات اقتصادية كلية مستقرة ويتم الوصول الى هذه البيئة من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي والتحكم في التضخم ووضع برامج مدروسة وعلى اسس علمية ميدانية؛
- حجم السوق واحتمالات النمو فكبر حجم السوق يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار المحلي والاجنبي وارتفاع معدل نمو الناتج يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد القومي؛
- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار فلابد من وجود قانون موحد للاستثمار واضح ومستقر وشفاف لا يتعارض مع التشريعات الاخرى ذات الارتباط، ويقدم ضمانات كفيلة لحماية المستثمر، ووجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل النزاعات؛
- بنية تحتية مناسبة تتمثل في توفير شبكة الطرقات والمواصلات وتوفير شبكات الاتصال وتكنولوجيات الحديثة، وتطوير مؤسسات المناولة؛
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة ومدى الاستثمار في انشطة البحوث والتطوير؛
- الحوافز المالية والتمويلية وتتمثل في الحوافز الضريبية، والاعفاءات وانشاء المناطق الحرة، وكذلك تقديم الاعانات الحكومية لتغطية راس المال وتكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، بالإضافة الى تسهيل تحويل راس المال والارباح نحو الخارج.

ثانيا: تقييم المناخ العام للاستثمار بالجزائر ومناطقها الحدودية

يتم في هذا المحور العمل على تقييم المناخ الاستثماري بالجزائر ثمّ بالمناطق الحدودية

1. **تقييم المناخ الاستثماري بالجزائر:**

يعتمد في تقييم المناخ الاستثماري في أي دولة على مجموعة من المؤشرات الدولية التي تهتم بمختلف الإصلاحات الاقتصادية والمالية والسياسية، ما يسمح بالكشف عن نقاط القوة والضعف في المناخ الاستثماري، إذ تهدف هذه المؤشرات عموما لتقييم المناخ العام للاستثمار

والوضع الاستثماري في دولة ما ممّا يمكّن المستثمرين من اتخاذ القرار الأمثل نحو التوجه لهذه الدولة من عدمه. ومن أبرز تلك المؤشرات: الحرية الاقتصادية، التنافسية الاقتصادية، بيئة أداء الأعمال، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤشر المركّب للمخاطر القطرية، التنمية البشرية وغيرها.

1.1. مؤشر الحرية الاقتصادية(IEF): يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على عشرة متغيرات هي: حرية الأعمال–حرية التجارة–حقوق الملكية–التحرر من الفساد–الحرية الجبائية–حجم الإنفاق الحكومي–الحرية النقدية–حرية الاستثمار–حرية العمل–الحرية المالية. يقسّم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدّا [80–100] وأدناها حرية منعدمة [0–49.9].

ووفقا للتقرير السنوي للحرية الاقتصادية لسنة 2017 فقد احتلت الجزائر المرتبة 172 من بين 180 دولة بدليل مؤشر 46.5 متأخرة جدا عن السنوات السابقة أين كانت في سنة 2015 في المرتبة 157 من بين 178 دولة بدليل مؤشر 48.9 نقطة، [(٧)]، ما يعني تصنيفها ضمن مجال الحرية الاقتصادية المنعدمة [0–49.9] وكذلك في سنة 2018 باحتلالها المرتبة 172 من بين 180 دولة.

جدول رقم (1): نقاط المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الجزائر وفقا لتقريري2018/2017

المؤشرات	حقوق الملكية	نزاهة الحكومة	الفعالية القضائية	الفعالية الجبائية	الانفاق الحكومي	العبء الضريبي	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية
2017	38.2	31.7	29.6	19.8	51	81.1	62.1	49.5	67	63.3	35	30
2018	27.8	29	35.2	19.2	45.9	74	68.1	48.7	69.9	63.5	25	30

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على:

http://www.heritage.org/index/country/algeria

يقدّم الجدول أعلاه جملة من المعطيات الهامة التي يمكن من خلالها تقديم الملاحظات التالية:

- ✓ أغلب المؤشرات أقلّ من 50 نقطة، وبالتالي فهي تمثّل مجالات معدومة للحرية الاقتصادية تماما؛
- ✓ يؤثر جمود القوانين والتشريعات والتنظيمات الخاصة بالاستثمار بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة من حيث التسجيل ونقل الملكية وهو ما يقلّل من ضمان توطينه بالنسبة للمستثمر خاصة الأجنبي منه؛
- ✓ يمثّل الفساد بمختلف أشكاله عقبة رئيسية أمام الاستثمار ما يرفع من حجم المعوّقات الإدارية والبيروقراطية (الفساد الإداري) وكذا المالي أمام الاستثمار والتجارة الخارجية...إلخ؛
- ✓ ساهم انفتاح الاقتصاد الجزائري على سياسة مالية توسعية للفترة (2001–2014) نتيجة الطفرة النفطية خلال تلك السنوات بارتفاع الإنفاق التوسعي في زيادة التدخل الحكومي في مختلف المجالات الاستثمارية في ظلّ غياب أو تغييب للقطاع الخاص في المشاركة في تلك الاستثمارات؛
- ✓ أثّرت المادة **51/ 49** الخاصة بالاستثمار الأجنبي في تقييد حرية الاستثمار، أين لا يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك أي مشروع في الجزائر بأكثر من 49 %من رأس ماله وفي كافة القطاعات سواء في الفندقة أو الصناعة أو غيرها، كما يساهم الفساد أيضا في الدفع بالمشاريع العمومية على حساب الاستثمارات الخاصة وإعطائها الأولوية في التمويل وغيرها؛
- ✓ تشكّل السيطرة شبه الكلية للمؤسسات المالية المصرفية التابعة للقطاع العمومي في النظام المصرفي الجزائري أساس ضعف الحرية المالية التي أشار إليها التقرير، في ظلّ غياب المنافسة مع المصارف الخاصة والأجنبية الأخرى نتيجة تدخّل السلطات النقدية في عمل تلك المصارف، وفي ذلك تقاطع مع ما سبق الإشارة إليه بالتدخل الحكومي.

2.1.مؤشر التنافسية العالمي(IIC): يأتي هذا المؤشر في التقرير الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية والإدارة في سويسرا منذ 1979 لقياس القدرة التنافسية للدول، وتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، بناء على ثلاث مؤشرات رئيسية تبنى بدورها على مؤشرات فرعية (ويقدّر من 1–7):

- ▪ المتطلبات الأساسية وتشمل المؤسسات–البنية التحتية–بيئة الاقتصاد الكلّي والصحة والتعليم؛

- معززات الكفاءة: وتشمل التعليم العالي والتدريب-كفاءة سوق العمل-كفاءة سوق السلع-تطور السوق المالية-الجاهزية التكنولوجية-حجم السوق؛
- عوامل الابتكار والتطور: وتشمل الابتكار-تقدم قطاع الأعمال.

وتحتل الجزائر المرتبة 92 من بين 140 دولة في سنة 2018 و93 في سنة 2017 حيث أنّ تنافسية الاقتصاد الجزائري لا تستمدّ إلا من بعض المؤشرات الفرعية التابعة لمجموعة المتطلبات الأساسية (الصحة والتعليم الابتدائي، بيئة الاقتصاد الكلي) وحجم السوق التابع لمجموعة معززات الكفاءة، بالنظر لتعدّد الأسواق الداخلية، وكبر عدد المستهلكين، واعتبارها أسواقا استراتيجية لتصريف الكثير من المنتوجات وباختلاف نوعها وطبيعتها. ومازالت التنافسية ضعيفة فيما يتعلق ببعض المؤشرات كمعزّزات الكفاءة (سواء في أسواق العمل أو السلع) وأسوؤها في تطوّر السوق المالي، والتطوّر التكنولوجي، ما جعل ذلك عائقا لتبوأ مراتب أفضل، فهي متأخرة عن دول أقلّها إمكانيات وثروات مالية وفي حجم أسواقها. كما لا بدّ من الإشارة إلى ضعف البنى التحتية اللازمة لاستقطاب الاستثمار رغم المشاريع الكبرى التي التهمت جزء كبير من المخصصات المالية في برامج التنمية؛

ويؤكّد بذلك تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أنّ هناك الكثير من العوائق التي تحول دون الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري وجعله رحابا لاستقبال الاستثمارات الأجنبية من أبرزها: ضعف كفاءة أسواق العمل والنقد والمال وتطويرها، ضعف البنى التحتية، ضعف عوامل الابتكار والتطور التكنولوجي، وأخطرها ارتباط هذا الضعف بقوة البيروقراطية والفساد.

3.1. مؤشر بيئة أداء الأعمال: يتتبّع تقرير المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال الاستثمارية في العالم والدول العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات منذ سنة 2004 من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة للمؤشر والمتمثلة في: تأسيس المشروع-استخراج التراخيص-الحصول على الكهرباء-تسجيل الممتلكات - الحصول على الائتمان-حماية المستثمر-دفع الضرائب-التجارة عبر الحدود-انفاذ العقود ومؤشر إغلاق المشروع.

ووفقا لتقرير سنة 2016 احتلت الجزائر المرتبة 163 من بين 189 دولة، بعد أن كانت في المرتبة 161 في سنة 2015، وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (2): ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية للفترة (2014-2016)

المؤشرات/السنة	المؤشر العام	بدء المشروع	استخراج التراخيص	توصيل الكهرباء	تسجيل الملكية	حصول الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة على الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
2014	147	139	122	150	156	169	123	174	131	120	94
2015	161	143	124	125	160	173	173	168	176	106	71
2016	163	145	122	130	163	174	174	169	176	106	73

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على تقارير المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال للسنوات 2014-2015 -2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، http://www.iaigc.net

في قراءة للجدول أعلاه، تنكشف أسباب تراجع ترتيب الجزائر وفقا لهذا المؤشر وصعودها بسبع درجات بين سنتي 2014 و2015، حيث يلاحظ ارتفاع في الترتيب في أغلب المؤشرات التي تعبّر في مجملها عن كثرة المعوّقات الإدارية وتعدّد الإجراءات المعرقلة لعملية الاستثمار في مختلف المجالات، والتي تتقاطع مع ما تمّ الإشارة إليه في تحليل مؤشر الحرية الاقتصادية كبدء المشروع، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، تسجيل الملكية وكذا حماية المستثمر.

4.1. معوّقات الاستثمار: بناء على التقارير التي ترصد المناخ الاستثماري في الدول فإنّ هناك صعوبة أداء الأعمال في الجزائر، حيثتحيط جملة من العراقيل والمعوّقات العملية الاستثمارية ما يصعّب من عملية استقطابه في المرحلة المقبلة.

ويمكن إجمال أهم المعوّقات في:

- يؤثر جمود القوانين والتشريعات والتنظيمات الخاصة بالاستثمار بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة من حيث التسجيل ونقل الملكية وهو ما يقلّل من ضمان توطينه بالنسبة للمستثمر خاصة الأجنبي منه؛

- يمثّل الفساد بمختلف أشكاله عقبة رئيسية أمام الاستثمار وخاصة المنتج منه، ورغم الجهود المبذولة في الجزائر إلا أنّها مازالت غير قادرة على التحرّر منه، ما يرفع من حجم المعوّقات الإدارية والبيروقراطية (الفساد الإداري) وكذا المالي أمام الاستثمار والتجارة الخارجية...إلخ، كما يساهم الفساد أيضا في الدفع بالمشاريع العمومية على حساب الاستثمارات الخاصة وإعطائها الأولوية في التمويل وغيرها؛؛
- أثّرت المادة 51/ 49 الخاصة بالاستثمار الأجنبي في تقييد حرية الاستثمار، أين لا يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك أي مشروع في الجزائر بأكثر من 49 %من رأس ماله وفي كافة القطاعات سواء في الفندقة أو الصناعة أو غيرها،
- تشكّل السيطرة شبه الكلية للمؤسسات المالية المصرفية التابعة للقطاع العمومي في النظام المصرفي الجزائري أساس ضعف الحرية المالية ، في ظلّ غياب المنافسة مع المصارف الخاصة والأجنبية الأخرى نتيجة تدخل السلطات النقدية في عمل تلك المصارف؛
- ضعف الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المحلية والأجنبية مقارنة بارتفاع التكاليف الناتجة عن نقل الملكية وتسجيلها؛
- تخلف القطاع المصرفي من جهة، وجمود القطاع المالي من جهة أخرى؛
- عدم وجود سياسة فعالة تحدّ من الاستيراد لدفع المستثمر للاستثمار داخل الجزائر لتغطية احتياجات السوق الداخلية، حيث تغرق السلع المستوردة الأسواق.

2. المناخ الاستثماري بالمناطق الحدودية:

رغم أهمية المناطق الحدودية في المساهمة في تحقيق تنمية إقتصادية شاملة بالنظر لما تزخر به هذه المناطق على الحدود الشرقية والغربية والجنوبية من مقومات، أين ساهم تنوعها الجغرافي في تعدد مجالات التنمية بين القطاعات المختلفة من الزراعة، السياحة، الصناعة، التجارة وغيرها، إلا أنها تبقى أقل المناطق استقطابا للإستثمارات المحلية منها والأجنبية، حيث تتجه هذه للاستثمارات في قطاعات متعددة نحو مدن شمالية وداخلية على حساب الولايات والمناطق الحدودية، ما يدعم فكرة تهميش هذه المناطق في المشروع الوطني للتنمية.[vi]

تتركز جلّ المشاريع للاستثمارية المصرّح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار (Andi) في الولايات الساحلية والداخلية على حساب الولايات الحدودية، وبالتالي فهناك تهميش في الاستثمار في المناطق الحدودية، مثلما يوضّحه الجدول أدناه، حيث توجّهت المشاريع الاستثمارية بنسب عالية إلى الولايات غير الحدودية، كما أنّ الإشكال يكمن أيضا في تركزّ المشاريع الاستثمارية القليلة في الولايات الحدودية في عواصم الولايات دون بلدياتها الحدودية.

جدول رقم (3): المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل الموزعة حسب بعض الولايات سنة 2015

الولايات	قيمة المشاريع الاستثمارية	مناصب الشغل
الجزائر	266325	21973
قسنطينة	42693	5213
المسيلة	71791	4667
تيزي وزو	35110	21973
بجاية	24352	3390
البليدة	65520	2941
سوق أهراس	7595	1486
تبسة	19406	2132
تمنراست	7238	220
الطارف	18899	1486
تندوف	1474	332
اليزي	998	220

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

فالفوارق الكبيرة في توجه للاستثمارات المحلية الأجنبية تؤكد على تهميش المناطق الحدودية في التنمية،كما أنّ الإشكال يكمن أيضا في كون تركّز النسب الضعيفة من للاستثمار في الولايات الحدودية في عواصم الولايات مع تهميش تام للبلديات الحدودية.

حيث يرجع ضعف التوجيه للاستثماري في المناطق الحدودية لعدّة أسباب منها.

- ضعف البنى التحتية في المناطق، أي غياب المقومات الرئيسة.
- عدم وجود امتيازات جبائية وتمويلية للإستثمار في هذه المناطق، وإن وجدت فهي غير مغرية مقارنة مع الإمتيازات العامة للإستثمار.
- قلة اليد العاملة المؤهلة بالنظر لضعف المراكز التعليمية والتكوينية بالمنطقة.
- عزلة هذه المناطق من المراكز الحيوية ومراكز التوزيع ونقاط البيع وغيرها.
- كما أنّ المناخ غير الملائم للإستثمار في المناطق الحدودية، يرفع تكلفة تمويل المشاريع للاستثمارية

ثالثا: آليات تحسين المناخ الاستثماري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الحدودية

يساهم توفير مناخ ملائم للاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال جذب واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وبالتالي تعزيز فرص العمل بتلك المناطق ما ينعكس إيجابا على القدرة الشرائية والتنمية الاجتماعية.

ولأجل تحقيق ذلك لا بد من آليات لتحسين المناخ الاستثماري من أبرزها:

- تدعيم الإطار القانوني بتشريعات تنظّم أنشطة الاستثمار مع ضرورة وجود قانون موحّد له بنصوص واضحة تضمن حماية المستثمر من مختلف المخاطر وتكفل حقوق الملكية الفكرية وحماية المستثمر وغيرها؛
- مراعاة توافق التشريعات مع القوانين المصدرة سابقا وتماشيها مع القواعد التي يفرضها انفتاح الجزائر على العالم الخارجي وهيئاته وتنظيماته الدولية؛
- رفع جمود القوانين وجعلها أكثر مرونة في مواكبتها للتحوّلات والتطوّرات الداخلية والخارجية وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة. وفي هذا السياق لا بدّ من إعادة النظر في القاعدة (51/49) في حالة الاستثمار في الفروع غير الاستراتيجية والسيادية للدولة، وإدخال معايير أكثر موضوعية كتوازن العملة وربح التكنولوجيا وغيرها، دون الإخلال بمبدأ الشراكة رابح التي تعتمدها الجزائر في الشراكة مع المستثمر الأجنبي؛
- تدعيم الإطار المؤسسي بهيئات وتنظيمات تساعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في مختلف المهام وباقي الهيئات، مع ضمان التنسيق التام الأفقي فيما بينها والعمودي مع الوزارة المعنية بتحديد الصلاحيات والمهام تفاديا للتداخل دون أن يتعارض ذلك مع إعطائها صلاحيات أوسع واستقلالية أكثر في قراراتها عن السلطات العمومية؛
- تطهير المحيط الإداري من كلّ أشكال البيروقراطية والفساد واتخاذ تدابير جادة في تحسين الخدمة العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بمختلف مراحل إنشاء ثمّ نمو الاستثمار الصناعي لتوفير بيئة أسهل لأداء الأعمال؛

- توفير بنك معلومات خاص بالاستثمار مع التحديث المستمر لقاعدة البيانات، وتوفير المعلومة بشكل مجاني للجميع؛
- تقديم حلول جادّة لإشكال العقار الصناعي والسياحي والفلاحي تشريعيا ومؤسسيا بما يمنح مزيد من الثقة لدى المستثمرين بضمان توطين مؤسساتهم من خلال إنشاء سوق عقاري يخضع لآليات العرض والطلب ما يجعلها الأداة الوحيدة لكسر المضاربات العقارية وتقليص الفجوة بين الأسعار الحكومية والخاصة ، مع توسيع صيغ منح الامتيازات العقارية للأملاك العمومية والرفع من العرض العقاري عن طريق التوسعة واستغلال الجديد واسترجاع الكثير من العقارات التي تم تجميدها. بالإضافة إلى تأهيل المناطق الصناعية وتحويلها إلى حضائر صناعية؛
- إعادة تأهيل النظام المصرفي في الجزائر وجعله أكثر كفاءة ومواكبة للتطوّرات المالية العالمية؛
- فتح المجال أمام خيارات تمويلية متعدّدة أمام المؤسسات حتى يمكنها المفاضلة بين مختلف المصادر واختيار الهيكل المالي الأمثل الذي يعظّم العائد ويدنّي التكلفة عن طريق تنشيط السوق المالي وتفعيل دوره كخيار تمويلي هام وفعال للمؤسسات الصناعية باستغلال الأدوات المالية التقليدية (الأسهم والسندات) والعمل على تطويرها لتشمل المشتقات المالية، كما أنّ وجود سوق مالي نشط يساعد على المضي قدما في مسار الخوصصة وتفعيل دور القطاع الخاص بذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولذلك لا بدّ من رفع المعوّقات أمام إنشاء البنوك الخاصة وجعل أسعار الفوائد تحدّد وفق آليات السوق ما يسمح بتقديم خدمات مالية تنافسية؛
- تعتبر البنوك الإسلامية خيارا مهمّا لتنويع مصادر التمويل، إذ يمكنها تقديم صيغ تمويلية جديدة وفق رؤى شرعية قد يبحث عنها الكثير من المستثمرين وخاصة عند إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظلّ ريادة التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة وقدرته على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية من جهة، وطرح صيغ تمويلية مستحدثة تواكب التطورات الاقتصادية (على غرار الصكوك الشرعية كالمرابحة والسّلم والمشاركة والإستصناع...إلخ أو باستخدام أدوات الهندسة المالية الإسلامية)؛
- إنشاء مصرف عمومي للاستثمار يشرف على تمويل المشاريع الكبيرة العامّة أو الخاصة –في إطار تطوير الفروع الاستراتيجية –ودعمها بصناديق استثمارية عبر مختلف الولايات يمكنها المساهمة في رأس مال المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- اعتماد المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتحديدا في المشاريع الكبيرة وذات المخاطر العالية أو بتشجيع الاستثمارات الأجنبية والشراكة مع المستثمر المحلي للتقليل من الضغوطات التمويلية خاصة؛
- تقديم تحفيزات تمويلية أو في الخدمات المصرفية للاستثمارات في الفروع الصناعية الواعدة؛
- لابدّ وأن يدعّم أي إجراء للنهوض بالاستثمار المحلي بإجراءات موازية لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة بمزاياه الإيجابية المتعدّدة؛
- أخيرا لا بدّ من المشاركة مع القطاع الخاص في تحمّل مسؤولية بناء الاقتصاد المنتج انطلاقا من الاستثمار في القطاعات المنتجة.

الخاتمة:

من خلال ما قدّمته هذه الورقة البحثية يمكن القول أنّ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية مرتبط بتوفير مناخ ملائم للاستثمار إلا أنّ تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر أوضح وجود العديد من المعيقات أمام إقامة الاستثمارات وخاصة المنتجة منها:

- جمود القوانين والتنظيمات الخاصة بالاستثمار؛
- ضعف التحفيزات الجبائية المقدّمة وإشكالية تعريف المستثمر بها إن وجدت؛
- انتشار الفساد المالي والإداري، حيث يعتبر الفساد الاقتصادي عموما عائقا بارزا ليس فقط للاستثمار، وإنّما للتحوّل من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي؛
- ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري؛
- إشكالية التمويل للمشاريع الاستثمارية الكبيرة منها والصغيرة ؛
- تزايد مشكلة العقار في مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- تعتبر الجزائر من أكثر الدول صعوبة في أداء الأعمال بالنظر لتعقّد الإجراءات المرتبطة بمختلف مراحل الاستثمار وتطوّره منذ بدء المشروع؛

وتأسيسا على ما تقدّم اقترحت الدراسة جملة الاقتراحات التي تكفل تحين المناخ الاستثماري في عدة جوانب منها التمويل، التحفيز الجبائي، الإطار التشريعي والقاونوني، وخاصة ضرورة تبني استراتيجيات متكاملة للتنويع الاقتصادي.

الإحالات والمراجع:

[i]: فلاح خلف الربيعي، مفهوم مناخ الاستثمار، 2015

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=483839&r=0&cid=0&u=&i=0&q

[ii]: حازم الببلاوي**http://hazembeblawi.com**

[iii]: عبد المجيد تيمساوي، مصطفي بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006 ،جامعة الشلف، الجزائر.

[iv]: عسلي نور الدين، بن محاد سمير ، دور المناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة تحليلية لتجربة تركيا، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 7/6 ديسمبر 2017، جامعة الوادي، ص 03.

[v] :Index of EconomicFreedom, (2015), **Heritage Foundation**, http://www.heritage.org/index/pdf/2015/countries/algeria.pdf, consulté le 27/02/2015

[vi]: بوعشة فوزية، حليمي ليلى، المناطق الحدودية في الجزائر بين ضرورة التنمية واشكالية التمويل في ظل الأزمة البترولية، الملتقى الدولي الأول حول المناطق الحدودية وآفاق تنميتها، يومي 17/16 نوفمبر 2016، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس، ص 07.